الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«السفن» توقع عقد مقاولة بـ 1,9 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيل] وبناء السفن (سفن) اليوم أنه تم توقيع عقد مقاولة من الباطن لأعمال توريد هياكل إنشائية حديدية لمبنى مواقف السيارات مع المقاول الرئيسي لمشروع «إنشاء مجمع محاكم الجهراء» لصالح الديوان الأميري بمبلغ 1,9 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن مدة المشروع 9 أشهر اعتبارا من 1 يوليو 2014. علما أن الأثر الكمي المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح من 4,5٪ إلى 6٪ من قيمة المشروع، كما أن الأثر الكمي عرضة للتغيير خلال تنفيذ المشروع نظرا لظروف التنفيذ والتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار.

«الأنباء» تحصل على وثيقة تحليل وزير المالية للأوضاع المالية للدولة

أنس الصالح يقود أخطر مرحلة مالية للكويت

محمود فاروق

حصلت «الأنباء» على وثيقة اعدها وزير المالية أنس الصالح عن الاوضاع المالية الحالية والمستقبلية للدولة، ويبدو أن الوزير الذي يعتبر حديث العهد بالوزارة نسبيا يقود أخطر مرحلة لاعادة التوازن للسياسة المالية للكويت قبل وقوع الفأس بالرأس ودخول الكويت في عجز مالي.

وبدا أن الصالح مقنعا بالأرقام والاحصاءات التي قدمها للبرلمان، حيث يدير الوزير حمله لاقناع النواب بضرورة وقف نزيف زيادة الرواتب وخفض الدعم عن السلع.

ورغم أن المهمة صعبة لكن الوزير يبدو واثقا من خطواته لانه يستند من تقارير دولية ومحلية تبين خطورة الوضع.

وكشف تحليل وزير المالية عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية لمشروع ميزانية السنه المالية الحالية 2015/2014 عن خطورة استمرار الوضع الحالي للموازنة العامة للدولة معتمدة على مصدر واحد للإيرادات تقريبا، وكذلك خطورة استمرار قيام الدولة بالإنفاق عند المستويات الحالية دون محاولة لترشيد جوانب كثيرة من الانفاق بصفة خاصة على اشكال الدعم المختلفة.

ويشير الوزير في تحليله الى أن الاثار التي يمكن ان تترتب على عدم التصدي لاختلالات الموازنة العامة جوهرية إلى الحد الذي قد تلجأ فيه الدولة إلى خيارات خطرة للتعامل مع مستويات العجز المتوقع في المستقبل.

ويوضح الوزير أن الانفاق العام للدولة في حاجة إلى ترشيد من خلال سبل متعددة أهمها:

– وقف الاتجاه الحالي نحو رفع المرتبات بحيث يبنى على أسس اقتصادية ومالية سليمة.

– البحث عن صيغة مناسبة للزيادة في المرتبات والاجور تحافظ على القوة الشرائية لدخول العاملين في الدولة من جانب وتخفف الضغوط على الميزانية من جانب آخر.

الوزير الصالح يقود بكفاءة أهم مرحلة من مراحل السياسة المالية للكويت فهل يتخطى التحديات؟ (هاني الشمري)

وزير المالية يضع خارطة طريق لزيادة الاستثمارات وخفض الدعم ووقف زيادة الرواتب

الضرائب آتية لرفع الإيرادات.. وإعادة تقييم أسعار السلع والخدمات

مليارا دينار زيادة إيرادات الميزانية المقبلة جميعها من النفط

ألف دينار تراجع نصيب كل كويتي من الناتج

– وضع آلية لتوجيه الدعم نحو المستحقين الحقيقين له، مع المحافظة على ضمان تخفيف تكلفة المعيشة عن الفئات محدودة الدخل.

تعزيز الايرادات

اما فيما يتعلق بآليات تعزيز الايرادات غير نفطية فقال الوزير ان ذلك يتم من خلال

– إعادة هيكلة الضرائب الحالية بما يساعد على تحقيق التنويع المناسب للإيرادات.

– إعادة تقييم أسعار السلع والخدمات العامة والرسوم التي تتقاضها الدولة لها بحيث تتقارب من تكلفتها الحقيقية، مما يضمن ذلك رفع مستويات الايرادات غير نفطية ويضمن الاستقرار في ذلك البند.

تحديات الموازنة

ويقول الوزير ان المالية العامة للدولة تواجه عدة تحديات أهمها:

– استمرار زيادة المصروفات الجارية على النحو الذي يؤدى إلى إضافة اعباء دائمة يكون التخلص منها مكلفا للغاية.

– تزايد الانفاق على الدعم.

– استحالة استدامه الانفاق على المرتبات وما في حكمها بمعدلات نمو الحالية.

– مخاطر تزايد العجز الاكتواري.

– تزايد تحديات النفط والغاز الصخري على الايرادات النفطية.

– ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاديات المتقدمة.

ملامح الموازنة الجديدة

وعن ملامح الموازنة الجديدة بين الوزير أن الإيرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2015/2014 قدرت بمبلغ 20,07 مليار دينار بزيادة 1,97 مليار دينار عن تقديرات السنه المالية 2013/2014 أي بنسبة 10,90٪، فيما بلغت تقديرات الايرادات النفطية 18,81 مليار دينار بزيادة 1,92 مليار دينار عن تقديرات السنه الماضية بنسبة 11,39، إذ تساهم الايرادات النفطية بـ 93,71٪ من الايرادات الاجمالية المقدرة للسنه المالية 2015/2014 بينما كانت مساهمتها في الايرادات الاجمالية المقدرة للسنة المالية الماضية 93,30٪.

اما المصروفات فقد قدرت بـ 21,68 مليار دينار موزعة على ابواب الميزانية الخمس، الاول المرتبات الحكومية 5586 مليون دينار بزيادة 7,5٪، الثاني المستلزمات السلعية 3917 مليون دينار بزيادة 1,1٪، الثالث وسائل النقل 389,4 مليون دينار بانخفاض 17,363٪، الرابع المشاريع الانشائية 1758 مليون دينار بانخفاض 20,1٪، الخامس المصروفات المختلفة 10,13 مليار دينار بزيادة 772 مليون دينار.

وبناء على ما سبق ذكره انفا فإنه من المتوقع أن يقدر العجز في ميزانية الوزارات والادارات الحكومية 6632 مليون دينار بنهاية السنه المالية 2015/2014.

تراجع نصيب الفرد

ويستعرض الوزير أنس الصالح توقعات صندوق النقد الدولي للمتغيرات الاقتصادية بالكويت خلال الفترة من 2013 حتى 2019 إذ يقول: من المتوقع أن يتزايد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 20,6 مليار دينار إلى 25,1 مليار دينار في 2019 أي بعد حوالي 5 سنوات، اما بالنسبة للناتج الاجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع ان يتزايد من 51,5 مليارا إلى 59,3 مليار دينار في 2019، وبناء على زيادة النمو السكاني المتوقع بالكويت فإنه يتوقع ان يتراجع نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من حوالي 13 ألف دينار إلى 12 ألف دينار في 2019.

الاستثمار المحلي

ويشير الوزير إلى التزايد المتوقع في الاستثمار المحلي بالكويت كنسبة من الناتج المحلي من 16,4 في 2013 إلى 25,6٪ في 2019 في الوقت الذي يتراجع فيه الادخار الوطني كنسبة من الناتج من 55,2٪ إلى 50,7٪ في 2019.

كما متوقع ان يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة وأن ترتفع من 2,7٪ إلى 4٪ في المتوسط بين 2015–2019، فيما ستظل معدلات البطالة عند مستوى 2,1٪ حتى 2019.

بزنس رمضاني

.. ورب ضارة نافعة

إعداد: محمود فاروق

تعرض «الأنباء» زاوية يومية خلال شهر رمضان، يكتبها المسؤولون في القطاعات المختلفة كاستراحة يومية يتذكرون خلالها عبرا من الأزمة المالية في 2008 الأكبر تاريخيا والمستمرة تبعاتها حتى الآن، إذ يجيبون عن أسئلة حول ذكرى الأزمة والعبر الاقتصادية منها، والدروس التي تركتها فيهم.

مرت أكثر من 6 أعوام على الأزمة المالية العالمية التي طالت عددا كبيرا من اقتصادات الدول المتقدمة وفي مقدمتها الاقتصاد الأميركي وامتدت إلى الأسواق الأوروبية في لندن وفرنسا وغيرها ولم تسلم الأسواق الآسيوية أيضا من استفحالها.

وبعيدا عن استعراض أسباب الأزمة المالية والتأثرات التي خلفتها على الاقتصاد العالمي التي باتت أسبابها معروفة للجميع، التي نجم عنها إفلاس العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية، كما سجلت البورصات العالمية والعربية والخليجية تراجعا في مؤشراتها ووصلت هذه الخسائر إلى أرقام كبيرة.

وفي خضم تلك التطورات قامت السلطات النقدية والمالية في دول العالم باتخاذ مبادرات عدة للتعامل مع الأزمة كان أبرزها اتجاه البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والدول العربية والخليجية إلى تخفيض أسعار الفائدة وضخ الأموال في وحدات القطاع المصرفي والمالي.

ولكون الاقتصادات العربية والخليجية مرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي سواء من خلال بعض الاستثمارات المالية أو من خلال رابط تصدير النفط إلى الأسواق الأميركية والأوروبية والآسيوية، فإنها لم تكن بمنأى عن التطورات والأحداث المتلاحقة التي صاحبت الأزمة المالية العالمية، فقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على أسواقنا العربية وبدأت السلطات النقدية والمالية في اقتصادات العالم العربي تبحث عن السبل الكفيلة بالتغلب على هذه الأزمة المالية العالمية.

ورب ضارة نافعة، فالأزمة المالية العالمية قد أثارت أيضا مسالة إعادة النظر في حجم استثمار فائض السيولة المالية العربية وطنيا وإقليميا وعربيا بهدف تنويع مصادر الدخل والبعد عن تركز المخاطر في أسواق اهتزت مكانتها إبان الأزمة المالية.

ولمواجهة التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، فقد اتخذت السلطات التشريعية في البلاد عدة إجراءات يأتي في مقدمتها إصدار قانون ضمان الودائع في البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت. كما قامت السلطات الرقابية ممثلة ببنك الكويت المركزي، باتخاذ عدد من الإجراءات وإصدار العديد من التعليمات الرقابية منها تخفيض سعر الفائدة ورفع الحد الأقصى لسقف الإقراض لدى البنوك المحلية والعديد من الإجراءات التي ساهمت إلى حد بعيد في تقليل الآثار السلبية للازمة المالية العالمية.

وفي إطار تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية والكشف عن وزن كل منها في تحمل حدوث هذه الأزمة نستطيع الإشارة إلى بعض الدروس التي من الممكن الاستفادة منها مستقبلا ولعل أولها هو أننا يجب أن نكون دائما مستعدين لحدوث الأزمات وعلى وجه الخصوص عندما يمر الاقتصاد العالمي بفترات رخاء طويلة، فالأزمات هي دوما نتيجة تراكم أخطاء وقد يتم التساهل مع الأخطاء في أوقات الانتعاش الاقتصادي، ولكن هذه الأخطاء تتراكم ومن ثم تتعاظم الحاجة إلى تصحيح كبير وتكون الأزمة فرصة لمثل هذا التصحيح، ولعل ما حدث مع بعض شركات الاستثمار هو أبسط مثال لهذا التحليل.

وثمة دروس أخرى مستفادة من الأزمة المالية ألا وهي ضرورة وجود هيكل رقابي محكم لدى جميع المؤسسات المالية والمصرفية تتفاعل من خلاله جميع الجهات الرقابية داخل المنشأة ومنها إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وكذلك إدارات الالتزام بتطبيق التعليمات الرقابية.

إلهام محفوظ
الرئيسة التنفيذية بالإنابة
البنك التجاري الكويتي

رحلة طيران في اقل من ساعتين

رحلات طيران من نيويورك إلى بكين خلال ساعتين فقط

مدحت فاخوري

الأثرياء والسوبر أثرياء دائما ما يبحثون عن اليخوت الفخمة ودائما ما يكون لديهم جيوش من الخدم، حتى لدرجة اختيار القوانين. ولكن يظل أمامهم شيء واحد بعيد المنال وهو القدرة على التحكم في الفضاء والوقت وفقا لإرادتهم. ولكن على ما يبدو ان هذا بات غير بعيد المنال، فقد بات بامكان النخبة العالمية الانتقال بالرحلات الجوية بين المدن الكبرى مثل لندن إلى سيدني أو نيويورك إلى بكين في فترة زمنية وجيزة وهي ساعتان وربما أقل. في حين سيظل المسافرون من الطبقة العامة من مسافري الدرجة السياحية الاقتصادية يواجهون متاعب السفر وطول فترة السفر بسرعة 500 ميل في الساعة في حين سيسافر الأثرياء بسرعة تفوق ذلك بثماني مرات، حيث انهم سيسافرون خلال الغلاف الجوي ترومسفير وهي طبقة من طبقات الغلاف الجوي حيث تكون الجاذبية الأرضية أقل بكثير من درجة الغلاف الجوي، مما سيجعلهم يسافرون بسرعة وبسلاسة ليصلوا الى وجهات سفرهم البعيدة. وسيطلق عليها الرحلة «شبه المدارية»، وسيؤدي هذا الاسلوب الجديد في السفر إلى حدوث تغيير جذري في السفر على خلاف طائرات ركاب اليوم «دون المدارية» التي تقلع وتهبط في المدارج ولكنها ستتطلب على الأرجح تخصيص «موانئ في الفضاء» لتجنب تعطيل التدفق المستمر للطائرات في المطارات الرئيسية.

جاء ذلك عن الرحلة «شبه المدارية » في أحدث تقرير للثروة، وهو تحليل يصدر سنويا من قبل لندن نايت فرانك للاستشارات والذي يرصد توجهات «الأفراد الأغنياء جدا».

ووفقا للتقديرات حسب التقرير فانه سيتم اختبار الرحلة عام 2017 على ان يتم اطلاقها عام 2020.

وهناك لاعبان رئيسيان في هذا النوع من الطائرات للرحلات الشبه المدارية، الأولى هي شركة X_Cor والتي ستكلف المسافر على متن رحلاتها ذات المسافر الواحد قيمة 95 الف دولار، والثانية هي شركة «Virgin Galactic» والتي ستكون تكلفة المسافر 250 الف دولار للسفر على رحلاتها ذات الـ 6 مسافرين، وكلتاهما من المتوقع ان تعلنا عن ذلك في غضون العامين القادمين.

طموح وطمع.. قصة صعود نجم «أرابتك» وأفوله

دبي - رويترز: من برج يرتفع 59 طابقا في أبوظبي يطل مقر شركة أرابتك للبناء على الخليج صوب بلاد الشرق الاوسط وآسيا التي تأمل الشركة أن تتوسع فيها.

ويقف البرج رمزا لطموحات الشركة وكيف واجهت الواقع الصعب.

كانت أرابتك وافقت العام الماضي على استئجار البرج بكامله ليكون قاعدة لها تعمل انطلاقا منها على تنويع نشاطها ليمتد إلى قطاعات النفط والكهرباء والبنية التحتية والعقارات وتتسع لآلاف العاملين الذي سينضمون للشركة مستقبلا بل ولشركائها في مشروعات المستقبل.

لكن الشكوك تكتنف الآن جانبا كبيرا من هذا التوسع المنشود. وأدى تدهور العلاقات بين رئيس أرابتك التنفيذي وإحدى الشركات الاستثمارية الكبرى التابعة للدولة إلى استقالته المفاجئة وانهيار قيمة أسهم الشركة الشهر الماضي. وبدأت أرابتك مراجعة خططها.

وأثرت مشاكل الشركة المقيدة في بورصة دبي على سوق الاسهم عموما وكان لها دور في محو 30 مليار دولار من القيمة السوقية خلال ثمانية أسابيع فحسب وأثارت علامات استفهام حول القواعد المنظمة للشركات وقواعد الإفصاح في دولة الامارات.

ويكشف الصعود الصاروخي والهبوط السريع لأرابتك ورئيسها التنفيذي السابق حسن اسميك عن بعض المخاطر التي تواجه قطاع الأعمال في الخليج وتتمثل في السرية التي تكتنف حملة الأسهم من مؤسسات الدولة وسلطة الإدارة التي تعتمد في جانب منها على العلاقات الشخصية.

وقال جيم كرين الخبير في شؤون الخليج لدى معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس في الولايات المتحدة «تشير ورطة أرابتك إلى نقاط ضعف هيكلية في بيئة الأعمال بالامارات والمنطقة بشكل أعم».

وقال إن الأعمال في الامارات تتمتع بالتنافسية والحيوية لكنها مدفوعة بعلاقات شخصية غير شفافة وبالنفوذ السياسي.

وأضاف «متوقع من الشركات أن تلتزم بخيارات السياسات الأوسع للحكومة والأسرة الحاكمة وهذه الامور لا تعلن على الملأ عموما. فالكثير يحدث بعيدا عن أنظار الناس».

التفاصيل على موقع «الأنباء» الإلكتروني.

المبنى الرئيسي لشركة ارابتك في أبوظبي حيث تدور أغرب القصص